



الاستجابة الاقتصادية في المرحلة الثانية من جائحة كورونا في منطقة البحر الأبيض المتوسط

في أحدث تقرير عن الآفاق الاقتصادية العالمية، صدر في 8 يونيو 2020، ذكر [البنك الدولي](#) أنه بسبب تأثير جائحة كورونا، سينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 في المائة هذا العام، وهو ما يمثل أعظم ركود منذ الحرب العالمية الثانية، وسيسبب ارتفاعاً كبيراً في الفقر المدقع. علاوة على ذلك، [تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية](#)، في تقريرها الأخير الصادر في 10 يونيو، أن الناتج الاقتصادي العالمي سوف ينكمش بنسبة 7.6 في المائة، إذا شهد العالم موجة ثانية من جائحة كورونا في الأشهر المقبلة.

في كلا السيناريوهين، فإن الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ومستوى المعيشة غير مسبوقة على الإطلاق، وسوف تحمل آثاراً طويلة الأمد.

تتطلب الاستجابة الوطنية والدولية الفعالة عناصر رئيسية متعددة، مثل استراتيجية منسقة وشاملة لدعم النشاط الاقتصادي، واستعدادات مناسبة للتعافي الاقتصادي. ويجب أن تجمع هذه الإستراتيجية بين مبادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بين كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والمدن والقطاعات العام والخاص والمجتمع المدني.

في هذا السياق، اعتمدت الدول والمؤسسات الإقليمية في المنطقة الأورو-متوسطية حتى الآن تدابير استجابة اجتماعية واقتصادية لمنع وقوع المزيد من الناس في الفقر والبطالة. ومن بين هذه التدابير ما يلي:

الحزم المالية في الاتحاد الأوروبي:

التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي [بتقديم دعم في شكل سيولة للقطاعات](#) التي تواجه اضطرابات وللشركات التي تواجه نقصاً في السيولة، والتي شملت مخططات الضمان العام والمدفوعات الضريبية المؤجلة، والتي تقدر بنحو 16٪ [من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي](#). ومع ذلك، فإن الكثير من التدابير المعلنة، وخاصة العنصر المتعلق بالمساعدة المالية، تحتاج إلى إجماع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كافة. لذلك، من المتوقع إجراء مفاوضات طويلة بسبب عدم وجود اتفاق بين الدول الأكثر تأثراً في الجنوب وتلك من وسط وشمال أوروبا.

في 18 مارس، [قرر البنك المركزي الأوروبي](#) إطلاق برنامج شراء طارئٍ للتعامل مع الجائحة (PEPP) بقيمة 750 مليار يورو، لتوسيع نطاق الأصول المؤهلة في إطار برنامج الشراء الخاص بقطاع الشركات (CSPP) ولتيسير معايير الضمانات. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان استفادة جميع قطاعات الاقتصاد من ظروف التمويل الداعمة التي تمكنها من امتصاص صدمة جائحة كورونا.

في 31 مارس، [وافق البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد](#) على الاقتراح الخاص بمبادرة الاستثمار لمكافحة كورونا (CRII) وسيتم تنفيذه اعتباراً من 1 أبريل. وسيسمح ذلك باستخدام 37 مليار يورو لمعالجة تداعيات جائحة كورونا.

في 22 أبريل، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على ["مبادرة الاستثمار لمكافحة كورونا بلس \(CRII\) \(+\)"](#)، والتي تسمح للدول الأعضاء - خلال الفترة من 1 يوليو 2020 إلى 30 يونيو 2021 - بطلب دعم مالي بنسبة 100٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبي، والسماح للمزارعين بالحصول على السيولة أو الحصول على تعويض عن خسائرهم من خلال قروض و ضمانات مواتية تصل إلى 200,000 يورو.

علاوة على ذلك، وافق [بنك الاستثمار الأوروبي \(EIB\)](#)، في 11 يونيو 2020، على تمويل بقيمة 7.5 [مليار يورو](#) للمشروعات في جميع أنحاء أوروبا وحول العالم. ويشمل ذلك برامج إقراض تجارية جديدة لدعم القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا.



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

منطقة الشرق الأوسط

وفقاً لصندوق النقد العربي، تبنّت حكومات الدول العربية، ممثلة بالبنوك المركزية ووزارات المالية، حزم حوافز بقيمة تقارب 180 مليار دولار (9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية) بهدف دعم القطاعات والمجموعات المتضررة، وتقليص حجم الأثر المتوقع الناتج عن تقييد النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية بسبب جائحة كورونا.

تبنّت معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إجراءات مالية لتخفيف الضغط على بعض القطاعات الصناعية، لمواصلة تنفيذ المشاريع والعقود الموقعة بالفعل، ولتسهيل وصول المستثمرين الأجانب إلى أسواقهم المحلية.

في 11 يونيو، أفاد صندوق النقد الدولي بأن الحكومات في جميع أنحاء العالم أنفقت 10 تريليون دولار على الإجراءات المالية للاستجابة لجائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، ولكن ما تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود في هذا الشأن.

إنشاء هياكل مشتركة بين الوزارات:

في إطار الجائحة، اعتمدت العديد من الحكومات الوطنية في المنطقة وبشكل سريع تدابير لتعزيز التنسيق المؤسسي من خلال إنشاء هياكل مشتركة بين الوزارات أو فرق عمل خاصة مكلفة برصد وتقييم التقدم المحرز بشأن التعامل مع الجائحة، وتوقع الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لها. فعلى سبيل المثال، أنشأت الحكومة التونسية هيئة وطنية للتعامل مع الجائحة تجمع كبار المسؤولين من جميع الوزارات لرصد انتظام توريد المنتجات الأساسية، وتوزيع المساعدات الاجتماعية على الأسر الفقيرة أو العائلات التي ليس لديها دخل. وفي المغرب، تم إنشاء لجنة مراقبة اقتصادية (CVE) لاتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة، وتضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص. كما قامت الحكومة الإيطالية، من جانبها، وبالإضافة إلى فريق عمل من الخبراء، بمشاوره استمرت أسبوعاً مع جميع الجهات الفاعلة في القطاع الاقتصادي، تسمى "Stati Generali".

دعم صناعة السياحة:

السياحة، بما في ذلك صناعات التوريد والخدمات ذات الصلة، هي واحدة من أوائل القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من جائحة كورونا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي العالم بأسره.

على وجه الخصوص بالنسبة لأوروبا، تهدف المفوضية الأوروبية إلى دعم صناعة السياحة في أوروبا من خلال:

- ضمان السيولة للشركات السياحية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان مخططات للقوائم ومزيد من السيولة لدعم الشركات في قطاعي النقل والسفر. كجزء من تمويل الاتحاد الأوروبي، وفرت المفوضية الأوروبية ما يصل إلى 8 مليار يورو لتمويل 100000 شركة صغيرة تضررت من الأزمة، من خلال صندوق الاستثمار الأوروبي.
- إنقاذ الوظائف بما يصل إلى 100 مليار يورو كمساعدات مالية، بالإضافة إلى الشراكات بين خدمات التوظيف والشركاء الاجتماعيين والشركات لتسهيل إعادة التأهيل، خاصة للعاملين الموسميين.
- إيصال المواطنين بعروض السياحة المحلية، وتعزيز كل من مناطق الجذب المحلية في أوروبا كوجهات آمنة للسياحة، وتشجيع التحول الرقمي للخدمات السياحية لتقديم المزيد من الخيارات، وبناء نظام بيئي أوروبي مستدام ومبتكر للسياحة.



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

بالنسبة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمثل السياحة ركيزة اقتصادية رئيسية ومكوناً رئيسياً للتنوع الاقتصادي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبادرات لدعم صناعة السياحة في بلدانها. وتشمل التدابير خطوط انتمان للمؤسسات السياحية، كتلك التي قدمها البنك المركزي المصري، والإعفاءات من الرسوم السياحية والرسوم الأخرى، كما هو مطبق في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وإعادة جدولة الديون كما هو الحال في تونس.

كما تم إيلاء اهتمام خاص لقطاع السياحة في استراتيجيات الدول في مرحلة ما بعد الإغلاق. ففي مصر على سبيل المثال، تم التصريح بإعادة فتح الفنادق للسياح المحليين بنسبة 25% حتى نهاية مايو و50% من يونيو فصاعداً، بشرط أن تلتزم بإجراءات السلامة المطلوبة.

تخفيف إجراءات الإغلاق:

ترفع الدول الأوروبية تدريجياً القيود التي كانت مفروضة بسبب جائحة كورونا. ولكن تبين أنه من الصعب التوصل على اتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها على نهج مشترك لإعادة فتح الحدود الداخلية، وكذلك لإعادة فتح الحدود الخارجية في المستقبل. فقد تبنت كل دولة تدابير مختلفة، وأظهرت التجربة أن كل دولة لديها قواعدها الخاصة وجدولها الزمني لإعادة فتح المجال أمام السياح، سواء من جيرانها في الاتحاد الأوروبي أو أبعد من ذلك.

حتى نهاية شهر مايو، بدأت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تخفيف إجراءات الإغلاق تدريجياً وتنفيذ استراتيجيات الخروج من الأزمة. وكانت خطط التخفيف إما تقدمية، مثل خطة إعادة فتح لبنان والمكونة من خمس خطوات والتي بدأت في 27 أبريل، أو تعتمد على تقسيم جغرافي بين المناطق منخفضة المخاطر وعالية المخاطر. الجزائر والبحرين والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة سمحت جميعها للشركات والمنافذ التجارية باستئناف النشاط، جزئياً على الأقل.

في جميع البلدان، اقترن التخفيف التدريجي للقيود بتدابير وقائية صارمة دائمة، مع مطالبة الشركات بالامتثال للتدابير الاحترازية للسماح بإعادة فتحها.

تدابير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من الوظائف وتمثل 99% من الشركات في المنطقة الأورو-متوسطية.

في 26 مايو، وافق مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) على هيكل ونموذج عمل صندوق الضمان الأوروبي الجديد (EGF) لمعالجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وقد دعيت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمساهمة في هذا الصندوق، بحصة تبلغ 25 مليار يورو، تعادل حصتها من رأس مال بنك الاستثمار الأوروبي.

سوف يبدأ الصندوق في العمل بمجرد أن توقع الدول الأعضاء التي تمثل 60% على الأقل من رأس مال بنك الاستثمار الأوروبي على اتفاقيات مساهماتها. وفي الوقت ذاته، تم تشكيل لجنة المساهمين، والتي ستمكن مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي من زيادة دعمها للشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الغالب، وحشد ما يصل إلى 200 مليار يورو من التمويل الإضافي. على الأقل 65% من التمويل سيكون مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم تخصيص 23% كحد أقصى للشركات التي يعمل بها 250 موظفاً أو أكثر، مع وضع قيود على الشركات الأكبر التي تضم أكثر من 3000 موظف



في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انضمت الحكومات إلى النهج العالمي في دعم الشركات الصغيرة، واتخذت أدوات ملموسة مختلفة، أبرزها:

- تأجيل الضرائب والمدفوعات الأخرى كما في الجزائر (باستثناء الشركات الكبيرة)؛ ومصر (لقطاعات الصناعة والسياحة)؛ والأردن ولبنان والمغرب (باستثناء الشركات الكبيرة)؛ والسلطة الفلسطينية والمملكة العربية السعودية (بالإضافة إلى المسار السريع للرسوم الحكومية)؛ تونس (بالإضافة إلى السداد السريع للإعفاءات الضريبية)؛ والإمارات (تخفيض الرسوم والغرامات الحكومية)؛ واسترداد 20٪ من الرسوم الجمركية، إلخ).
- تأجيل سداد القروض من قبل البنوك: الجزائر؛ مصر؛ العراق؛ الأردن؛ السلطة الفلسطينية؛ المملكة العربية السعودية؛ تونس؛ الإمارات العربية المتحدة.
- قروض جديدة للشركات في القطاعات المتأثرة: مصر (التصنيع والسياحة)؛ المغرب؛ المملكة العربية السعودية؛ تونس.
- تدابير أخرى، بما في ذلك تخفيض فواتير الخدمات العامة (مصر والمملكة العربية السعودية)؛ الدعم المباشر لدفع الأجور (المملكة العربية السعودية - 60٪ لمدة ثلاثة أشهر)؛ وتعويض الشركات التي خسرت أعمالها (الجزائر).

الاقتصاد غير الرسمي:

يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام بمحدودية أو نقص تغطية الحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات وعدم الاستقرار، مما يجعل العمال غير الرسميين أكثر تأثراً بشكل خاص في مواجهة الأزمات. يتركز العمال غير الرسميين في وظائف منخفضة الإنتاجية تتطلب حضوراً جسدياً، مع عدم وجود إمكانية للعمل عن بعد. في سياق جائحة كورونا، يواجه الكثير منهم معضلة بين الامتثال للتدابير الصحية، والحفاظ على مصدر دخل لدفع تكاليف طعامهم والنفقات الأساسية الأخرى.

في أوروبا، نفذت جميع الحكومات الوطنية حزمًا اجتماعية واقتصادية مختلفة لدعم احتياجات العمل والعمال الفورية. التزمت معظم الحكومات بدفع نسبة من الأجور للموظفين المتضررين من الجائحة. كما وفرت دعماً مالياً إضافياً في شكل الوقف الاختياري لمدفوعات الرهن العقاري ودعم الإيجارات. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومات مجموعة من التدابير المختلفة لدعم الفئات الضعيفة والعمالين لحسابهم الخاص.

في 19 مايو، وضع الاتحاد الأوروبي أداة لاعتماد مخطط مؤقت يمكن أن يوفر ما يصل إلى 100 مليار يورو من القروض بشروط مواتية لمساعدة العمال على الحفاظ على وظائفهم خلال الأزمة، بما في ذلك للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، كشبكة أمان ذات أهمية خاصة للعمال في الاقتصادات الأكثر تضرراً، وسيتم تشغيل هذه الأداة حتى 31 ديسمبر 2022.

تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانقسام حاد بين سوق العمل الرسمية والاقتصاد غير الرسمي وغير المستقر، فالعمالة الرسمية محدودة وتمثل في المتوسط أقل من خمس العمالة، فيما يمثل سوق العمل غير الرسمي في المتوسط 68٪ من العمالة في المنطقة.

في هذا الصدد، بذلت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة جهوداً مؤسسية غير مسبوقه لدعم الأسر والشركات طوال الأزمة. تم اتخاذ تدابير استثنائية للتأكد من أن تدابير الاستجابة تستهدف أيضاً تلك المجموعات التي تقع عادةً خارج شبكات الأمان الاجتماعي، مثل العمال غير الرسميين والموسميين. علاوة على ذلك، تم الشروع في مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى الفئات الأكثر تأثراً بالجائحة.



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

خطط التعافي طويلة الأجل:

في 27 مايو 2020، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحها بشأن خطة تعافي رئيسية. ومن أجل ضمان أن يكون التعافي مستدامًا وشاملاً وعادلاً لجميع الدول الأعضاء، اقترحت المفوضية ميزانية قوية وحديثة للاتحاد الأوروبي على المدى الطويل يدعمها الجيل التالي للاتحاد الأوروبي. وهي أداة تعافي مؤقتة طارئة للمساعدة في إصلاح الضرر الاقتصادي والاجتماعي الفوري الذي أحدثته جائحة فيروس كورونا، ولبدء التعافي والاستعداد لمستقبل أفضل للجيل القادم.

خطة الجيل التالي من الاتحاد الأوروبي البالغة 750 مليار يورو، بالإضافة إلى التعزيزات المستهدفة لميزانية الاتحاد الأوروبي طويلة الأجل للفترة 2021-2027، سيجعل إجمالي القوة المالية لميزانية الاتحاد الأوروبي، إذا تم اعتماده، 1.85 تريليون يورو.

سيتم استثمار الأموال التي تم جمعها للجيل التالي من الاتحاد الأوروبي عبر ثلاث ركائز: (أ) دعم الدول الأعضاء من خلال الاستثمارات والإصلاحات، (ب) انطلاق اقتصاد الاتحاد الأوروبي من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة، و (ج) معالجة الدروس المستفادة من الأزمة. وتهدف ميزانية الاتحاد الأوروبي المقترحة إلى تعزيز التعافي الاجتماعي والاقتصادي العادل، وإصلاح وتنشيط السوق الموحدة، وضمان تكافؤ الفرص، ودعم الاستثمارات العاجلة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعمل جامعة الدول العربية حاليًا على وضع خطة شاملة طويلة المدى لمعالجة التداعيات الاقتصادية للجائحة على البلدان العربية، لكن التفاصيل غير معروفة حتى الآن.